



الدكتور: بن زغادي

المحاضرة رقم 04: جرد وتصنيف الممتلكات الثقافية.

أولاً الجرد

1- نبذة عن نشأة عملية الجرد الأثري.

2- مفهومه (لغة واصطلاحاً).

3- أنواع الجرد الأثري.

4- أهم أدواته.

5- دور الجرد الأثري في تسيير الممتلكات الثقافية.

ثانياً التصنيف.

تمهيد:

تعتبر عملية الجرد قاسماً مشتركاً بين عدد لا بأس به من التخصصات، فهو لا يقتصر على علم الآثار لوحده، إذ يمكن أن نجد في علم المكتبات أو علم الاقتصاد، وذلك لأهميته البالغة في التنظيم، قد تطور مفهوم وآلياته ولم يعد يُنفَّذ بالطريقة الكلاسيكية، بل تطورت وسائله وأصبحت له وسائله الخاصة به من برامج وغيرها، وهناك من يمثله مع الإحصاء والتعداد، لكن حقيقته غير ذلك، فله تقنيات خاصة تجعل منه عملية دقيقة، سنتعرف عليها في هذا الموضوع.

1- نبذة عن نشأة عملية الجرد الأثري:

تعتبر عملية الجرد الأثري وسيلة يستطيع من خلالها عالم الآثار وضع ترجمة واضحة المعاني للمعلم أو الموقع التاريخي أو اللقية الأثرية، مع إعطائهم ما يسمّى بطاقة الهوية، والملاحظ من خلال أمهات الكتب التي خلفها الجغرافيون والمؤرخون أمثال البكري في كتابه المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، والإدريسي في كتابه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، واليعقوبي في كتابه البلدان، والحسن

بن محمد الوزان في كتابه وصف إفريقيا، أن عملية الجرد الأثري كانت قائمة في قالب مختلف، يتمثل في الوصف والمعاينة الميدانية مع إضفاء لمحة تاريخية وجغرافية، وهو ما جعل كتاباتهم تشبه إلى حدٍ ما ماهية الجرد الأثري، باعتبار هذا الأخير هو الآخر يتضمن لمحة عن الوصف المعماري والتقديم التاريخي والجغرافي، ولعل بروز هذه العملية تحت اسمها المعروفة به وهي الجرد قد ظهرت في أوروبا إبان القرن السابع عشر ميلادي، ويُسْتَشَف ذلك ممَّا كتبه مسؤول الممتلكات العتيقة للقصر الملكي بالدانمارك في الرسالة التي بعثها لأسقف الكنيسة بالنرويج سنة 1638م، يطلب فيها البحث عمَّن يجيد عملية الرسم لرسم المعالم التاريخية الموجودة هناك، وأضاف أنه عليه تحديد اسم الموقع والاتجاه وأبعاد المعلم، كما يجب عليه كتابة فقرة عن الفترة الزمنية التي يرجع إليها ميلاد المعلم التاريخي، وأهم الروايات الشفهية المحلية التي ذكر فيها اسم ذلك الشاهد الأثري حتى ولو كانت حكايات خرافية، ويقدم أهم الأحداث التاريخية التي تعرّض لها المبنى التاريخي أو محيطه، وأيضاً ما يمكنه أن يقدّمه في إطار المنفعة العامة.

كـانـت هـذه الخـطوات التي ركّز عليها مسؤول الممتلكات العتيقة في إطار عملية إحصاء المعالم التاريخية الموجودة في النرويج، والملاحظ في الأمر أنها تتماشى إلى حدٍ ما مع ما تقتضيه عملية الجرد الأثري الحديثة، وبعد قرن من الزمن، أي في القرن الثامن عشر، بدأت المقتنيات المتحفية تارة تجد نفسها في قصور الملوك ومن لهم هواية جمعها، وتارة أخرى تجد نفسها بين أيدي عدد من المختصين في علم الآثار الذي كان لا يزال في بداياته الأولى، وفي خضم هذا الوضع كانت تظهر بعض المراسلات بين القائمين على الممتلكات الثقافية في دول أوروبا يظهر من خلالها حرصهم على إحصاء ما تزخر به قاعات العرض، ودائماً كان يتم التركيز على وضع قطعة من الورق أمام التحفة تحمل مكان اكتشافها. لقد تبنّت فكرة إحصاء التحف الأثرية المتاحف الذائعة الصيت في تلك الفترة مثل متحف اللوفر، الذي عيّن به موظف خاص بجرد ما تتضمنه واجهاته وأروقته من بقايا أثرية، عبر إصاق فُصاصات ورقية عليها، وذلك سنة 1848م.

2- مفهوم الجرد:

أ- لغة:

جرد الشيء يجرده مجرداً وجردّه قشره وجرد الجلد أي نزع عنه الشعر، ويقال رجل أجرد لا شعر عليه ويقال ثوب جرد أي بين القديم والجديد.

ب- اصطلاحاً:

يقصد به مجموعة العمليات الخاصة بتسجيل وإحصاء المعالم التاريخية والمواقع واللّقى الأثرية، وهو بمثابة الحجر الأساس الذي يعتمد عليه في كل خطوة تهدف إلى إحصائها، وضمان المحافظة الإدارية وحماية هويتها، وهو أداة علمية لمعرفة أصل الأثر، وتتبع مراحل تطوره، وقد عرّفه في هذا المجال لوري لادوري LeRoy-Ladurie المختص في علم الآثار أن الجرد جامع للمعلومة من نوع خاص، لكبر حجم المسؤولية المنوطة به، ويمنع استعمال المحاة أو غيرها، كما يمنع كل شطب أو خدش قصد إزالة الكتابة أو تصحيحها وللمحافظ فقط صلاحية التعديل، وذلك باستعمال المداد الأحمر، ولإضفاء الشرعية على هذا العمل يقوم كل من المحافظ ورئيس المحافظين بالتوقيع على العناصر المضافة.

3- أنواع الجرد الأثري:

نظراً لما شهده العالم من تطور ملحوظ في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام، فقد شهدت عملية الجرد على غرار العمليات الأخرى المختلفة المجال طريقة جديدة في عملها، وعليه نميز بين نوعين من الجرد:

أ- الجرد اليدوي: وهو الذي يتم باستعمال اليد، وهو النموذج الكلاسيكي لعملية الجرد، يعتمد في عمله على الأدوات السالفة الذكر، أي القلم والحبر الشيني، والسّجل ذي المواصفات الإيطالية، حسب وجهة نظر المختصين يعتبر أحد الطرق الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لإمكانية الاحتفاظ من خلاله بالمعلومات ورقم الجرد الخاص بالتحفة أو المعلم الأثري.

ب-الجرد الآلي:تعتبر هذه الطريقة من التقنيات الجديدة المستعملة في عملية الجرد الأثري،تعتمد على جهاز الإعلام الآلي،ومن أهم ميزاتها سعة التخزين الكبيرة مقارنة بالسجل الورقي،وضمن أكبر قد من التنظيم،إضافة إلى سهولة التعديل من دون إحداث أي خلل في ورقة الكتابة.

4-أهم أدواته:

تعتمد عملية الجرد الأثري على أدوات من أجل إخراجه بصيغة تمكنه من القيام بدوره في تسيير الممتلكات الثقافية،تمثل في مايلي:

أ-سجل الجرد:هو دفتر ذو مقاسات إيطالية أي 31.5 سم x 24.5 سم،غلافه صلب من الورق المقوى،ويجب أن تكتب فيه أسماء الأعلام والأماكن والهيئات فيه،وحتى بعض المفردات ذات الاستعمال المحدود بالأحرف الكبيرة لضمان قراءتها بالشكل الصحيح،وقيم ترقيم صفحاته بداية من فتح السجل بالصفحة لا بالورقة دون إهمال أي منها،ويكتب في مستهله مجموع عدد الصفحات بالطريقة الآتية:

-يحتوي السجل على كذا من صفحة.

-أفتح بتاريخكذا،أقفل بتاريخ كذا....

ب-المداد(الحبر):لابد من استعمال الحبر الصيني الأصلي في الكتابة لما يتميز به من قدرة عالية على مقاومة الرطوبة و غيرها.

ج-رقم الجرد:يتكون من عدة عناصر:

-سنة الدخول:وهو ما يبدأ به رقم الجرد،ويكتفي بكتابة الأرقام الثلاثة الأولى،فمثلاً سنة 2017 تُكتب 017.

-المجموعة:يقصد بها كل التحف ذات الإنتماء الواحد،من حيث الموضوع والمادة والأصل.

ج-الرقم التسلسلي للتحفة:داخل المجموعة كمثل نأخذ رقم الجرد:56/3/017،إذن الرقم الأخير هو الرقم التسلسلي الخاص بالتحفة،وإن كانت هذه التحفة تتألف من عدة قطع كالإناء وغطاءه،فإننا نضيف إلى رقم التحفة رقم (1) مثلاً للإناء،ورقم (2) للغطاء.

5- دور الجرد الأثري في تسيير الممتلكات الثقافية:

فيما يخص جرد الممتلكات الثقافية العقارية فيعتبر من بين أهم المراحل في إعداد الدراسات والأبحاث وتنظيمها لاسيما في شقيها المتعلق بتسجيلها، وأبداً أخرى الإحصاء العلمي الدقيق لكامل تلك الممتلكات، والبيئة التي وجدت عليها، وتمثل أهميته في مايلي:

- إعداد بطاقات جرد خاصة لكل نموذج من نماذج الدراسة للإجابة على العديد من التساؤلات الخاصة بالبحث العلمي.

- فتح المجال لإعداد قوائم إحصائية لمعثورات المتحف.

- يساهم في حفظ الموروث الثقافي ويسهل دراسته.

- يعمل على حماية البقايا المادية المنقولة والثابتة من التخريب والسرقة والتزييف.

- تقسيم الثروة الأثرية للبلاد عامة.

- تكوين بنك معلوماتي للدارسين والباحثين.

- المساهمة في إعداد برامج الحماية والتسيير الجيد للموارد الثقافية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهميته في تسيير الممتلكات الثقافية دفعت بالوزارة الوصية على القطاع عقد مجموعة من الورشات الخاصة ببرنامج التراث تحت إشراف زهير بلعلو، والتطرق لموضوع الجرد ودوره في التسيير، وعليه تم الاتفاق على تكوين الإطارات العاملة في مجال الآثار على مستوى 48 ولاية في كيفية إعداد بطاقات الجرد الفنية، ومحاولة من القائمين على هذا البرنامج تكوين استراتيجية موحدة للجرد الأثري، وقد تم التركيز على توحيد المصطلحات اللغوية المتعلقة ببعض اللقى الأثرية، إضافة إلى ذلك عمل المشاركون على التحضير لمشروع مركز وطني للتوثيق والفهرسة.

ثانياً التصنيف:

التصنيف هو تشخيص واحصاء وتسجيل ودراسة المخلفات الأثرية بطريقة تسمح بوضعها في حتى تتمكن من فهمها كنوع ينحصر في مجموعة من الخواص تشترك فيها مجموعة من المعالم المواقع

والأدوات الأثرية فيما بينها لتظهر خواص مشتركة في بعض جوانبها، وأكد المشرع الجزائري في المادة 16 من القانون 04/98 على إلزامية القيام به، معتبراً إيّاه أحد إجراءات الحماية النهائية، واعتبر الممتلكات الثقافية المصنفة التي يملكها الخواص قابلة للتنازل، وأردف الحديث عنه في المادة 29 من نفس القانون محددًا كيفية تطبيقه على أرض الواقع، وذلك بقرار من السيد وزير الثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، وفقاً للإجراءات المعمول بها في المادة رقم 16 و17 و18 من نفس القانون وتأتي أهمية التصنيف كوسيلة ضرورية للأثري يهدف إلى تضمينها بشكل يساعد على فهمها واستيعابها والخروج بنتائج منها، ما يسمح لنا بوصف الموقع بطريقة منتظمة تكون على شكل مجموعات تساعدنا في الحصول على أوجه التشابه والاختلاف بين المعلم المدروس وغيره من المعالم الأخرى، وفهم طبيعته والحياة التطورية له وعمره، ويذكر في القرار فتح الدعوى التصنيفية مايلي:

- طبيعة الممتلك الثقافي وموقعه الجغرافي.

- تعيين حدود المنطقة المحمية.

- نطاق التصنيف.

- الطبيعة القانونية لممتلك الثقافي.

- هوية المالكين.

- المصادر الوثائقية والتاريخية وكذا المخططات والصور.

- الارتفاقات أو الالتزامات.

- إمضاء المحافظ.